الْتَكْوِيْنَاتُ السِّيَاقِيَّةُ النَّحْوِيَّةُ وَأَثَرُهَا فِي تَحْدِيْدِ المَعْنَى

الأُسْتَاذ المُسَاعِد الدُّكْتُور
حَيْدَر عَلِي حُلُو الخِرْسَان
جَامِعَةُ ذِي قَار/ كُلِّية التَّربيةِ لِلعُلومِ الإنسَانِيَّةِ
قِسْم اللُّغة العَرَبِيَّة

The syntactic contextual formations and their impact on meaning determination

Assistant Professor Dr. Haider Ali hello Al-Kharrsan
البريد الالكتروني: /dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq
رقم الهاتف: 07816699280

Summary

The meaning of the word in the Arabic language alone differs from its meaning at the syntactic level, and this multiplicity in the meaning of the word is dependent on its connection with the vocabulary before and after it. He meant the speaker, also generated by the multiplicity of understanding of the offeree of the text received by, and is based on the multiplicity of this understanding on the interconnected foundations can not be separated from the meaning of lexical and semantic and grammatical, came this research entitled: ((formations contextual and grammatical impact in determining the meaning)) indicating the importance of context in Disclosure of the desired grammatical meaning, which is divided into four demands. The first dealt with the three basic components of speech, which are: the lexical component, and it is concerned with the semantics of the single word. The grammatical component, which is a functional component specific to the language's means and formats in the structure of phrases. The contextual component of knowing the pattern of the verbal verb.

The second requirement showed the significance of linguistic formation in a group of letters and tools, including prefixes and suffixes within the text, and some words of nouns and verbs whose meaning is manifested in themselves and in their context contained therein. The syntax reveals the truth of the meaning of the text, and the text concordant between its parsing and its meaning is the one that frees from interpretations and speculations, and the fourth requirement is concerned with a statement of the multiplicity of contextual formation as the meaning of the contextual composition is multiplied by its multiple readings.

The most important results of the research are:

1- The research proved that the meaning of the word and its expressive power in the text in which it is mentioned does not come from its lexical meaning alone, but rather comes from the nature of the linguistic context in which it appears.

2- The research mentioned the attempt of the ancients to explain the reason for changing the meaning of the word, through its locations, in view of the three basic components: the lexical component, the grammatical component, and the contextual component.

3- The research indicated that the systems theory was present among the ancient .scholars, including Sibawayh, Ibn Jinni, and Al-Jurjani.

4- The research showed that the order of words does not depend on their succession in pronunciation without prior to the sequence of their meanings in the mind.

Keywords: context, grammatical significance, language formation, syntax component,the meaning

المُلخّص:

إنَّ معنى اللفظةَ في اللغةِ العربيَّة بمفردها يختلفُ عن معناها في المستوى التَّركيبي، وهذا التَّعددُ في معنى المفردة تابعٌ لارتباطِهَا بِمَا قبلهَا وما بعدها من مُفرداتٍ، أمَّا في إعرابها إذْ يتعدَّدُ إعرابُ المفردة تَبَعَاً للمعنى السياقي الذي ترِدُ فيه، وهذا يَنبعثُ من التَّكوينِ السِّياقي للتَّركيب النَّحوي الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ، ويتولَّدُ أيضاً من تعدُّدِ فَهْمِ المُخاطبِ للنَّصِّ الذي يتلقَّاه، ويستندُ تعدُّدُ الفهم هذا على أُسسٍ مُترابطةٍ لا يُمكنُ الفصلُ بينها من معنى مُعجميٍّ ودلاليٍّ ونحويٍّ، فجاءَ هذا البحثُ بعنوان: ((التَّكْوِيْنات السِّيَاقيَّة النَّحويَّة وأثرها في تَحْديدِ المعنى)) مُبيّناً أهميَّةَ السِّياقِ في الكشفِ عن المعنى النَّحوي المُراد، وهو مُقسَّمٌ على أربعةِ مطالبٍ، تناولَ الأوَّلُ المُكوّناتِ الأساسيةَ الثلاثةَ للكلام وهي: المُكوّنُ المعجميُّ، ويَختصُّ بدلالةِ الكلمةِ المفردةِ. والمُكوّنُ النَّحويُّ، وهو مكوّنٌ وَظيفيٌّ خَاصٌّ بوسائل اللغة وأنساقها في تركيبِ العباراتِ. والمُكوّنُ السِّياقيُّ الخاصُّ بمعرفةِ نَمَطِ الفعلِ الكلامي.

وبَيَّنَ المَطلبُ الثاني دَلالةَ التَّكوينِ اللغوي في جُملةٍ من الحروفِ والأدواتِ بما فيها من السَّوابقِ واللَّواحقِ داخل النَّصِّ، وبعضِ الكلماتِ من الأسماءِ والأفعالِ التي يتجلَّى معناها في نفسها، وفي سياقِها الواردة فيه، وَعَرَضَ المَطلبُ الثالثُ دلالةَ التَّكوينِ الإعْرابي على تعدُّدِ المعنى، إذْ مَعلومٌ عندَ عُلماءِ العربيَّة أنَّ النَّحوَ كَاشِفٌ عن حقيقةِ معنى النصِّ، والنَّصُّ المُتَوافِقُ بين إعرابِهِ ومعناه هو الذي يَسْلَمُ من التأويلاتِ والتمحُّلاتِ، وَاخْتَصَّ المطلبُ الرَّابعُ ببيانِ تَعدُّدِ التَّكوينِ السِّياقي بِتعدُّدِ قِراءاتِ النَّصِّ، إذْ يَظْهَرُ التَّكوينُ السِّياقيُّ في معنى النصِّ بتعدُّدِ قراءاته.

أمَّا أهمُّ النتائج التي توصَّل إليها البحثُ فهي:

1/ أثبتَ البحثُ أنَّ دلالةَ الكلمةِ وقوَّتِها التعبيريَّة في النصِّ الذي وردت فيه لا يتأتَّى من معناها المُعجمي وحده، بل يتأتَّى من طبيعة السياق اللغوي الذي تَرِدُ فيه.

2/ ذكرَ البحثُ محاولَةَ القدماء تفسير عِلَّةِ تَغيُّرِ دلالةِ الكلمة، من خلال مواقعها، بالنظر إلى المكونات الأساسية الثلاثة وهي: المُكوّن المعجمي، والمُكوّن النَّحوي، والمُكوّن السِّياقي.

3/ أشارَ البحثُ إلى أنَّ نظريةَ النَّظمِ كَانتْ مَوجودةً عند العُلماءِ القُدماءِ ومنهم سيبويه وابن جني، والجرجاني.

4/ أظهرَ البحثُ أنَّ نَظْمَ الكلمات لا يَعتمدُ على تواليها في النُّطقِ من دُوْنِ أنْ يَسْبِقَ توالي معانيها في الذهن، بل يَسْبِق ظهورَهَا اللفظيَّ تَنَاسُقُ دلالتِهَا وتلاقي معانيها بما يقتضيَهُ العقلُ.

الكلمات المفتاحيَّة: السياق، الدلالة النحويَّة، التكوين اللغوي، مُكوّن الإعراب، المعنى .

المُقَدِّمةُ:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا أبي القاسم محمد وعلى آلهِ الطيبينَ الطاهرينَ.

إنَّ المعنى في اللغةِ العربيَّةِ قَائمٌ على مَا تُوحيه ألفاظُ النُّصوصِ وتَراكيبُ الجُمَلِ من دلالاتٍ، ومعلومٌ أنَّ النُّصوصَ مُكوَّنةٌ من مُفرداتٍ، ولكُلِّ مفردةٍ معنى معجميٌّ يَنبعثُ من حروفِ هذه المفردة مجتمعةً، ولكنْ إذَا دَخَلَتْ هذه المفردةُ في سياقٍ مُعيَّنٍ تولَّدتْ معانٍ أُخرُ إمَّا مُتوافقةً مع معناها المُعجمي أو مُختَلفَةً عنها، وهذا التَّعددُ في معنى المفردة تابعٌ لارتباطِهَا

بِمَا قبلهَا وما بعدها من مُفرداتٍ، هذا على المستوى اللفظي، أمَّا على المستوى التَّركيبي فَيختلفُ الأمرُ، إذْ يتعدَّدُ إعرابُ المفردة تَبَعَاً للمعنى السياقي الذي ترِدُ فيه، إذْ تَحتملُ بعضُ المفرداتِ وُجوهاً إعرابيَّةً مُختلفةً، ولكلّ وجهٍ معنى مُباينٍ له ولكنْ لا يُعَارِضُهُ، وهذا يَنبعثُ من التَّكوينِ السِّياقي للتَّركيب النَّحوي الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ، وهو مَا يَرومُهُ مُنشئُ الكلام في بعضِ الجُمَل، ويتولَّدُ أيضاً من تعدُّدِ فَهْمِ المُخاطبِ للنَّصّ الذي يتلقَّاه، ويستندُ تعدُّدُ الفهم هذا على أُسسٍ مُترابطةٍ لا يُمكنُ الفصلُ بينها من معنى مُعجميٍّ ودلاليٍّ ونحويٍّ، يُضافُ إليها اختلافُ قراءةِ النَّصّ الفصيحِ، كما في القراءات القرآنية، إذْ تتولَّدُ منها معانٍ نحويَّةٌ نَظَراً لتبدُّلِ ألفاظِ الآيةِ المطروحةِ، وإنْ كانت هذه القراءةُ قريبةً من النَّصّ المُصحفي، لذا جاءَ هذا البحثُ بعنوان: ((التَّكْوِيْنات السِّيَاقيَّة النَّحويَّة وأثرها في تَحْديدِ المعنى)) مُبيّناً أهميَّةَ السِّياقِ في الكشفِ عن المعنى النَّحوي المُراد، فجاءَ مُقسَّماً على أربعةِ مطالبٍ، تناولَ الأوَّلُ المُكوّناتِ الأساسيةَ الثلاثةَ للكلام وهي: المُكوّنُ المعجميُّ، ويَختصُّ بدلالةِ الكلمةِ المفردةِ. والمُكوّنُ النَّحويُّ أو التركيبيُّ، وهو مكوّنٌ وَظيفيٌّ خَاصٌّ بوسائل اللغة وأنساقها في تركيبِ العباراتِ والجملِ. والمُكوّنُ السِّياقيُّ الخاصُّ بمعرفةِ نَمَطِ الفعلِ الكلامي.

وبَيَّنَ المَطلبُ الثاني دَلالةَ التَّكوينِ اللغوي في جُملةٍ من الحروفِ والأدواتِ بما فيها من السَّوابقِ واللَّواحقِ داخل النَّصّ، وبعضِ الكلماتِ من الأسماءِ والأفعالِ التي يتجلَّى معناها في نفسها، وفي سياقِها الواردة فيه، وَعَرضَ المَطلبُ الثالثُ دلالةَ التَّكوينِ الإعْرابي على تعدُّدِ المعنى، إذْ مَعلومٌ عندَ عُلماءِ العربيَّة أنَّ النَّحوَ كَاشِفٌ عن حقيقةِ معنى النصّ، والنَّصُّ المُتَوافِقُ بين إعرابِهِ ومعناه هو الذي يَسْلَمُ من التأويلاتِ والتمحُّلاتِ، أمَّا إذا كانَ النَّصُّ مُخالفاً إعرابُهُ لمعنى سياقه، فيكون الرَّاجِحُ تغليبَ المعنى بعدَ تصحيحِ الإعرابِ بالتَّقديراتِ والتَّأويلاتِ.

وَاخْتَصَّ المطلبُ الرَّابعُ ببيانِ تَعدُّدِ التَّكوينِ السِّياقي بِتعدُّدِ قِراءاتِ النَّصّ، إذْ يَظْهَرُ التَّكوينُ السِّياقيُّ في معنى النصّ بتعدُّدِ قراءاته، وتَغييرِ هيئةِ بعضِ ألفاظِهَا، ممَّا يُكْسِبُهَا معنى جديداً مُنْبَثِقاً من المعنى الأوَّلِ للنصّ.

وبَعْدَ ذَلكَ جَاءت الخَاتمةُ مُبيّنةً أهمَّ النَّتائج التي تَوَصَّلَ إليها البَحْثُ.

وأقولُ في الختامِ: هذا جُهْدٌ نَحْويٌّ دَلاليٌّ يَكْشِفُ عن موضوعٍ تترابطُ فيه عناصرُ اللغة لتحديد معنى الكلام، ولا أدَّعي أنِّي وقفتُ على جوانبِ هذا الموضوعِ كُلِّهِ، بلْ هو مُحاولةٌ في هذا الطَّريقِ، فَمَا أصبتُ فبتوفيقِ اللهِ سُبحانهُ، وما أخطأتُ فَمِنْ زلَّاتِ نفسي وقُصوري العلمي، فأرجو من اللهِ تعالى أن يَغْفِرَ لي هفواتي وخطأي، ويتَقَبَّلَ هذا القليلَ من الجُهْدِ في لُغةِ القرآنِ الكريمِ.

الباحث

المَطْلَبُ الأوَّلُ: المُكوِّناتُ الأساسيَّةُ لِلكَلامِ العَربي:

تفطَّن بعضُ العلماء إلى أنَّ اللغةَ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ لا بُدَّ فيها من ملاحظة السِّياقين اللفظي والحالي (المقامي) للوقوف على طبيعة النصِ دَلالياً[1].

وقال الغزالي (ت505هـ) فيما سمَّاه (دلالة سياق الكلام) وقصد به: ((فهم غير المنطوق به من المنطوقِ بدلالةِ سياق

(1) أشار ابنُ جنّي (ت392هـ) من القدماء إلى هذه الحقيقة في كتابه (الخصائص) في أبوابٍ مُتعدِّدةٍ، ومن المحدثين تمَّام حسَّان في كتابه (اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها) في فصل (الدَّلالة) 363- 360 . وغيرهما كثيرٌ.

الكلام ومقصوده ، كفهمِ تحريم الشَّتم والقتل والضرب، من قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾ الاسراء23 ، وفَهْمِ تحريم مال اليتيم وإحراقه وإهلاكه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً﴾ النساء10 ، وفَهْمِ ما وراء الذرة والدينار من قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾ الزلزلة7، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾آل عمران75، وكذلك قول القائل: ما أكلت له برَّةً، ولا شربت له شربةً، ولا أخذت من ماله حبةً: فإنَّه يدلُّ على ما وراءه، فإنْ قيل هذا من قبيل التَّنبيه بالأدنى على الأعلى، قلنا: لا حِجْرَ في هذه التسمية، لكن يُشْتَرَطُ أن يُفْهَمَ أنَّ مُجرَّدَ ذكر الأدنى لا يحصل هذا التنبيه ما لم يُفْهَم الكلامُ وما سِيقَ له، فلولا معرفتنا بأنَّ الآيةَ سيقتْ لتعظيم الوالدين واحترامهما لَمَا فهمنا منع الضرب والقتل من منع التأفيف))[2].

إنَّ دلالةَ الكلمةِ وقوَّتِها التعبيريَّة وفعلها في دلالة النصِّ الذي وردت فيه وحركته لا يتأتَّى من معناها المُعجمي وحده، كونه معنىً مفتوحاً ومطلقاً وعائماً وغيرَ مُحدَّدٍ، بل يتأتَّى من طبيعة السياق اللغوي الذي تَرِدُ فيه مَحكوماً بالسِّياقِ المقامي، أو الحالي، أو السياق الاجتماعي الذي تُستعمل فيه بعناصره وظروفه وملابساته وحيثياته.

إنَّ الكلمةَ في السِّياق تستوعبُ– زيادةً على معناها المُعجمي– قيَمَاً دَلاليةً مُحدَّدة وقيَمَاً إضافيةً أُخرى من انتماءٍ إلى قسمٍ من أقسام الكلام، واكتساب القدرة على ما نُسمِّيه (المقولات الصَّرفية) من اشتقاقٍ أو جمودٍ أو زيادةٍ أو حذفٍ، وعلى ما نُسمِّيه (المقولات النَّحوية) من جنسٍ وعددٍ وتعريفٍ وتنكيرٍ وزمانٍ ومكانٍ وفاعليَّةٍ ومفعوليَّةٍ وحاليَّةٍ وتمييزيَّةٍ وغير ذلك من مشمولات الكلام الأساسيَّة (المُسند والمُسند إليه).

إنَّ الكلمةَ خارجَ السِّياقِ تحملُ معها كُلَّ ما يُمكنُ أنْ تُثيرَهُ من دلالاتٍ يُحتملُ أن تُؤدِّيها، ولهذا لا يُمكنُ الوقوفُ على المعنى المُحدَّد للكلمة إلَّا من خلال إنجازها، أو أدائها في سياقٍ مقالي ومقامي مُحدَّدين، لذا صارَ من لوازم البحث الدَّلالي التي يجبُ أنْ يَعِيَهَا أو يتَّصِفَ بها الدَّارسون أو الباحثون في علم الدَّلالة، ووصف أنماط تَغَيُّرِ المعنى (كفاية لُغَوية دَلاليَّة)، أي الوعي بطبيعة المعنى المعجمي، والمعاني: المجازي، أو الإيحائي، أو النفسي وغيرها، وتلزمه الوعي بالعلاقات التي تَحْكُمُ مكونات النَّصِّ اللغوي، ومجالاتِ المفردات اللغوية من ترادفٍ واشتراكٍ وتضادٍّ وتقابلٍ، وفي حدود (السِّياق) الذي تُستعمل فيه تلك المفردات، ومن غيرِ إقصاءٍ للأسلوب الذي تُسْتَعْمَلُ فيه اللغةُ أدباً، أو خطبةً، أو قضاءً وغيرها.

وإنَّ الإلمامَ بذلك طريقٌ إلى تلمُّسِ الدَّلالات، أو الصور الخفيَّة الكامنة وراء الكلمات، مِمَّا يُؤكدُ أنَّ الكلمةَ بوصفها كائناً مادِّياً مَحسوساً إنَّما ترتبطُ بصفةٍ عامَّةٍ بمجالها الذي تُسْتَعْمَلُ فيه، إنَّ الكلمةَ كمنتجها الإنسان لا يُمكنُ أَنْ تَمْتَلِكَ ذاتاً، ودلالتها من خلال ذواتِ الكلمات التي تُزاوجُهَا أو تُساقُ معها.

وحاولَ القدماءُ تفسيرَ عِلَّةِ تَغيُّرِ دلالةِ الكلمة، أو العبارة، أو التركيب من خلال مواقع الكلمة، أو العبارة أو التركيب في البنية اللغوية التي يكونُ فيها أو ينتمي إليها، وعلاقته بها، ناظرين ذلك كله من خلال المكونات الأساسية الثلاثة الآتية:

(2) يُنظر: المستصفى من علم الأصول، الغزالي 264 .

الأوّل: المُكوّن المعجمي، ويَختصُّ بدلالة الكلمة المفردة.

والثاني: المُكوّن النَّحوي أو التركيبي، وهو مكوّنٌ وَظيفيٌ خاصٌّ بوسائل اللغة وأنساقها في تركيب العبارات والجمل.

والثالث: المُكوّن السِّياقي الخاص بمعرفةِ نَمَطِ الفعلِ الكلامي ونَسْقِهِ.

ومن الشواهد القُرآنيَّة على ذلك:

1/ قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾البقرة 275، فظاهرُهُ تَحليلُ البيعِ وتحريمُ الرِّبا، غير أنَّ هذا ليس هو المقصود أصالةً من السِّياق، بل المقصودُ أصالةً هو التفريقُ بين البيع والرِّبا –وهو النَّصُّ– ؛ لأنَّ الآيةَ في مقامِ الرَّدِّ على الكفَّار الذين قالوا[3]: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾البقرة 275.

2/ قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ الأعراف78 ، 91 ، وقال سُبحانه: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ هود67 ، باستعمالِ ﴿دَارِهِمْ﴾ بالإفراد، و﴿دِيَارِهِمْ﴾ بالجمع، والذي حدَّدَ استعمال اللفظ مُفرداً، أو جمعاً هو السِّياقُ المقاليُّ الذي يُحدِّدُ ﴿الرَّجْفَةُ﴾ أو ﴿الصَّيْحَةُ﴾: ((فحيثُ ذُكِرَت ﴿الصَّيْحَةُ﴾ جُمِعَت الدَّارُ؛ لأَنَّ الصَّيحةَ هنا عبارةٌ عن العذابِ مُطلقاً، وهو من الألفاظِ الكُلِّيَّةِ؛ لانتشارِ مواقعه، ويُطلقُ على ما كانَ من العذاب بالرَّجفة –أي الزَّلزلة– وغيرها، فلذلكَ نَاسَبَ عُمومَ الصَّيحةِ جَمْعُ الدِّيار، ونَاسَبَ خُصوصَ الرَّجفة إفرادُ الدَّار، فضلاً عن أنَّ الصَّيحةَ كانتْ من السَّماءِ، فوقعُهَا أكثرُ وأبلغُ من الزَّلزلةِ، فاتَّصلَ كُلُّ واحدٍ بِمَا هو لائقٌ به))[4].

وإنَّ العُلماءَ العربَ القُدماءَ وَعَوا وظيفةَ السِّياق في بيان الدَّلالةِ، استناداً إلى وعيهم بجملةٍ من المفاهيم والأفكار والرؤى التي تُحيطُ بالعملية اللغوية، مِمَّا قد أشرنا إلى بعضه وهو الآتي:

1/ وَعيُهُم بمستوياتِ النِّظامِ اللُّغوي صَوتيّاً وصَرفيّاً وتَركيبيّاً وَدَلاليّاً.

2/ وَعيُهُم بأنواعِ الدَّلالاتِ على المستوياتِ اللُّغويَّةِ كافَّةِ، فلِكُلِّ مستوىً لُغويٍّ أثرٌ وَاضِحٌ في توجيه الدَّلالة، فَكانَ عندَهم معنى حقيقيٌّ (مُعجَميٌّ)، وآخر مجازيٌّ، وثالث ضِمنيٌّ.

3/ قَولُهُم بِالمعاني النَّحويَّةِ استناداً إلى إدراكِهم أنَّ النِّظامَ النَّحويَّ ليسَ نِظَاماً نَظَريّاً مُجرَّداً، وإنَّمَا هو نِظامٌ تمكَّنوا في ضوئهِ من تصنيفِ المعاني النَّحويَّةِ من خلال الرُّكنينِ الأساسيين (المسند والمسند إليه)، وما يَستتبعُ هذينِ الرُّكنينِ من وسائلِ تخصيصٍ تقومُ بالوظائف النَّحويَّةِ الأخرى من مَفعوليَّةٍ وحاليَّةٍ وتعليليَّةٍ وغيرها مِمَّا تُؤدِّيه (مُتمِّماتُ الإسنادِ) من وظائف دلاليَّةٍ في الجملة المفيدة.

ومن أمثلةِ دِقَّتهم النَّحويَّةِ الدَّلاليَةِ تَفريقُهُم بين النِّداءِ والنُّدبةِ والاستغاثةِ، فالمُنادى لا بُدَّ أَنْ يكونَ في المقام الذي تَجري فيه العمليَّةُ اللُّغويَّةُ قَريباً أو بَعيداً ((تَخْتَصُّهُ فتُناديه مِنْ بَيْنِ مَنْ بِحَضْرَتِكَ لأَمْرِكَ ونَهيكَ أو خبركَ))[5].

والمَندوبُ مَدْعُوٌّ كذلك ((لَكِنَّهُ على سَبيلِ التَّفجُّعِ))[6].

---

(3) يُنظر: الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان 340 .

(4) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (ت817هـ) 213/1 ، ويُنظر: ملاك التأويل للغرناطي (ت708هـ) 200/1– 201 .

(5) شرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ) 1/ 295 .

(6) المصدر نفسه 1/ 287 .

وَالمُسْتغَاثُ هو ((نِداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ أو يُعينُ على مشقَّةٍ))[7].

فحين ننظرُ إلى هذه الأساليب كُلِّها نَجِدُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منها هو مُنادَى مَدعُو إلَّا أَنَّ هناك فَرقاً في صورةِ المُخَاطب أو حقيقتهِ أو المُتلقِّي، فالأولُ للحاضرِ الذي يسمعُ من أجلِ أمرٍ ونهيٍ أو خبرٍ، أي أنَّ المُخَاطَبَ موجودٌ أمامَ المُنَادِي أو المُخَاطِب، والثاني لِمَنْ ليس حاضراً على سبيل التَّفجُّعِ، والثالث لِمَنْ ليس حَاضِراً أيضاً، ولكنْ لطلبِ الغوث والمعونة، بما تستدعيه ظروفُ المقامِ، واختلاف الأحوال[8].

وإذا أردنَا مَعرفةَ موقفِ علمائِنا القُدماءِ من السِّياق ووظيفَتِهِ في بيان الدَّلالةِ، فلا بُدَّ من النِّظرِ في وجهات النَّظر المتعدِّدة لهؤلاء العلماء بتعدِّد مَشَارِبِهم المعرفيَّةِ، وهذه المشاربُ على تعدِّدها تلتقي في مصبٍّ واحدٍ، يُؤكدُ اهتداء هؤلاء العلماء إلى السِّياق، وأهميتِهِ في بيانِ الدَّلالةِ، بِمَا لَم يَزِدْ عليه المُعاصِرون إلَّا تَرتِيباً وتَصنِيفَاً، أَمَّا الإطارُ العامُّ للسِّياقِ ومُلابَسَاتِهِ ووظيفَتِهِ في تحديدِ الدَّلالةِ على وجه الدِّقةِ، فللعُلمَاءِ العَرَبِ فَضْلُ السَّبْقِ والرِّيَادَةِ.

وأكَّدَ النَّحويونَ المُتقدِّمونَ قُدْرَةَ التَّركيبِ المُعيَّن في بنيتهِ السَّطحيَّةِ على إبرازِ الدَّلالةِ المعيَّنة المحدَّدة دون غيرها، وفي سِياقها الذي يَكتَنِفُهَا، أو تجري فيه، ولذلك أكَّد سيبويه (ت180هـ) في وقتٍ مُبكِّرٍ أنَّ مدارَ الكلامِ على تأليف العبارة، وما فِيها من حُسْنٍ أو قُبْحٍ، وإنَّ وَضْعَ الألفاظِ في غير مواضِعِها دَليلٌ على قُبْحِ النَّظمِ وفسادها، فلِكُلِّ استعمالٍ عند سيبويه دلالتُهُ، وتغييرُ الاستعمالِ تغييرٌ للدَّلالةِ[9].

واستناداً لِمَا قرَّرَهُ سيبويه في ((باب الاستقامة من الكلامِ والإحالَةِ))[10]، واهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات، ورصده حركة الجملة من حيثُ إمكانيَّة التَّصرف في مكوِّناتها تَصرُّفاً أُفقيَّاً تقديماً أو تأخيراً، ذِكْرَاً أو حَذفاً، وَصْلاً أو فَصْلاً، وغير ذلك، وتَمَكُّن بعض النَّحويين واللغويين فيما بعد من بناءِ نظريَّةٍ مُتكاملةٍ سياقيَّةٍ دَلاليَّةٍ، تُؤكِّدُ وعيَهم في وقتٍ مُبكِّرٍ لأهميَّةِ تركيبِ الكلامِ على وفق السِّياقِ الذي يربطهُ بمقام استعماله هي (نظريَّة النَّظم)، التي عُدَّ عَبْدُ القاهر الجرجانيُّ (ت471هـ) رائدَها، والحقُّ أَنَّ الجُرجَانيَّ لم يأتِ بهذه النَّظرية بِكراً لِوَحْدِهِ، بل هو مسبوقٌ بسيبويه في أبوابٍ منها: ((مَجَارِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ مَن العرَبيَّة))[11]، ((باب اللفْظِ لِلْمَعَانِي))[12]، ((باب مَا يَكونُ فِي اللفظِ مِن الأَغْرَاضِ))[13].

وسَبَقَ ابنُ جنِّي (ت392هـ) الجُرْجَانيَّ في نَظَرِيَّتِهِ في أبوابٍ كثيرةٍ من كتابه (الخصائص)، منها: ((بَابٌ في الرَّدِّ على مَن ادَّعى على العربِ عِنَايَتها بالألفاظِ وَإِغْفَالها المعاني))[14]، و((بابٌ في أَنَّ المَحذوفَ إذا دلَّت الدَّلالةُ عَلَيه كَانَ في

(7) توضيح المقاصد والمسالك لبدر الدين المرادي (ت749هـ) 2/ 202 ، ويُنظر: شرح المكودي على الألفية 222 ، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (ت905هـ) 2/ 243 ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك 2/ 133 .

(8) يُنظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النَّحوية، أسامة كامل 91 .

(9) يُنظر: كتاب سيبويه 1/ 24- 26 .

(10) يُنظر: المصدر نفسه 1/ 25 .

(11) يُنظر: المصدر نفسه 1/ 13- 23 .

(12) يُنظر: المصدر نفسه 1/ 24 .

(13) يُنظر: المصدر نفسه 1/ 24- 25 .

(14) الخصائص 1/ 216- 238 .

حُكْمِ الملفوظِ بِهِ، إلَّا أَنْ يَعْتَرِضَ هُناكَ مِن صِنَاعة اللفظِ ما يَمنعُ منه))[15]، و((بابٌ في التَّقديرينِ المُختلفينِ لِمعنيينِ مُخْتَلفَينِ))[16]، و((بابٌ في شَجَاعَةِ العَرَبيَّة))[17]، و((بابٌ في التَّفسيرِ على المَعْنَى دُونَ اللفظِ))[18]، و((بابٌ فِي قُوَّةِ اللفظِ لِقوَّةِ المعنى))[19]، وغيرها من المواضعِ.

فمِنْ هذا يتَّضحُ أَنَّ نظريةَ النَّظمِ كَانتْ مَوجودةً عند العُلماءِ القُدماءِ الذين سَبَقُوا الجُرجانيَّ، ولكنْ بصورةٍ مبثوثةٍ في طيَّاتِ كُتبهم، فجاءَ الجرجانيُّ فبلورها، وجَمَعَ أشتاتها، وأعادَ صياغَتَها، وشيَّدَ أركانَهَا، ونظَّمَ أبوابَهَا، فَجَاءتْ بارزةً في عنوانها، وهي تُؤكِّدُ وعيَ اللغويين العربِ القدماءِ لمستوياتِ النِّظامِ اللغوي وَعْيَاً دقيقاً، وفَهْمَهُمْ لِدلالةِ الكلام، وما يَدلُّ عَليه مِن مَعنىً ظاهرٍ، وما يَحتمله من معنىً مُقدَّرٍ يَتضمَّنُه السِّياقُ، وإدراكهم الأثر المعنوي لكلِّ مستوىً من مستوياتِ اللغة في البنية الدَّلالية للغة بصورةٍ لافتةٍ تُثيرُ الإعجاب[20].

المَطْلَبُ الثَّاني/ دلالة التَّكوين اللغوي للألفاظ وتعددُّ معانيها النَّحويَّة:

إنَّ دلالةَ التَّكوينِ اللغوي في جملةٍ من الحروف والأدوات وبعض الكلمات من الأسماء والأفعال يعتمدُ على معناها في نفسها، ومعناها في سياقها الواردة فيه، لذا يمكنُ بيان هذا الأمر في نقطتين:

الأولى: دلالة بعض الحروف والأدوات:

تعمل وحدات لغوية من الحروف والأدوات بما فيها من السَّوابق واللواحق داخل النَّصِ من جهتين:

أ/ لفظيَّة:

تُغيِّر هذه الوحدات ما تسبقه من ألفاظ داخل النَّصِ وما تلحق به تغييراً لفظيَّاً إعرابيَّاً، ثُمَّ تتغيَّر الوظائف النَّحويّة لمكونات النَّصِ كما في (إنَّ وأخواتها)، وحروف الجزم والنَّصب والعطف.

ب/ دَلاليَّة:

تُغيِّرُ هذه الحروفُ الدَّلالةَ في النَّصِ فتُزيدُ قيداً دَلاليَّاً على الدَّلالةِ المستفادة من الأصلِ قبل دخول السَّوابقِ أو اللواحقِ. ونبَّه القُدماءُ على ذلك، ومنه تفريقهم بين (لم) و(ما): ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً﴾ الإسراء 111 ، وقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ المؤمنون 91 ، ((لأنَّ الأولَ في مقام طلبِ الذِّكر والتَّشريف به للثَّواب، والثاني في مقام التَّعليمِ، وهو لا يُفيدُ إلَّا النَّفي عن جميع الأزمنة))[21].

ومن الحروف (لَمَّا) التي يتعدَّدُ معناها تَبعاً للسياق الواردة فيه، فمرةً تكونُ وجوديَّة نحو: (((لمَّا جاءني زيدٌ أكْرَمْتُهُ) جملة (جاءني زيدٌ) مجرورة المحلِّ بإضافة (لمَّا) إليها، و(لمَّا) منصوبة المحلِّ على الظرفيَّة، العاملُ فيها جزاؤها، أعني

(15) المصدر نفسه 1/ 285- 293 .
(16) المصدر نفسه 1/ 342- 348 .
(17) المصدر نفسه 2/ 362- 443 .
(18) المصدر نفسه 3/ 263- 267 .
(19) المصدر نفسه 3/ 267- 272 .
(20) يُنظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحويَّة 30 ، وعلم الدَّلالة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر 287- 288 .
(21) البرهان في توجيه متشابه القرآن، محمود بن حمزة الكرماني (ت505هـ) 2/ 379 .

(أكْرَمْتُه)))[22]، وإنَّما وصفها النحاةُ بالوجوديَّة ((لاقتضائها جملتين تُوجَدُ ثانيتهما عند تحقّق أُولاهما- ولذلك يُقال: إنَّها حرفُ وجودٍ لوجودٍ، أي: حرفٌ يدلُّ على ربط جملةٍ بأُخرى ربط السَّببيَّة- وإشارةً إلى أنَّ لها وجوهَ استعمالٍ أُخر، كاستعمالها جازمة إذا دخلتْ على الفعل المضارع، نحو: (لمَّا يَضْرب زيد)، وكمجيئها بمعنى (إلَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق4 ، أي: (إلَّا عليها حافظ). وقد تجيءُ فعلاً نحو: (لَمَّ، لمَّا، لَمُّوا) مأخوذاً من قولهم: (لَمَمْتُ الشيءَ) أي: جَمَعْتُهُ)))[23].

ومن ذلك حروفُ الجرِّ في تعلّقها بالأفعال التامَّة على وجه العموم والنَّاقصة على وجه الخصوص، فـ ((التَّحقيقُ أنَّ تعلَّقَ حروف الجرِّ بالأفعال مُطلقاً إنَّما يكونُ بحسب دلالتها على الحدث، ولا شكَّ أنَّ دلالةَ الأفعال الناقصة عليه مُتحقّقة، وإنْ لم تكن مقصودةً. فالتعلّقُ بحسب الدَّلالة، لا بحسب الإرادة. فالحقُّ أنَّ الأفعالَ الناقصةَ تتعلَّق بها حروفُ الجرِّ. نعم إذا كان حروفُ الجرِّ من أجزاء الكلام، قبل دخول الأفعال الناقصة عليه، لا تتعلَّقُ بها لئلا يلزم اختلال النَّظم وفساد المعنى. وإذا أُعْتُبِرَتْ بعد دخولها عليه، فلا مانعَ من التَّعلّق بها، بل الواجبُ أن تتعلَّقَ بها، فلعلَّ عدم التَّمييز بين الاعتبارين هو منشأُ الاختلاف هاهنا))[24].

ومن ذلك دلالةُ (أنَّى) في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ البقرة223 ، فهي مُشتركةٌ بين أربع دلالات: أولها: بمعنى (أينَ)، وثانيها: بمعنى (كيف)، والثالثة: بمعنى (متى)، والرابعة: بمعنى (حيث)[25]، وبعد تأمُّلِها تترجَّحُ دلالة (كيف) لقرينة (الحرث)[26].

الأُخرى: دلالة بعض الأسماء والأفعال:

إذا عرَّجنا على فهم دلالات الكلمات ومعانيها في العربية عامَّة وفي القرآن الكريم خاصَّة نجدُ تعدُّدَ معاني المفردة الواحدة بتعدّد النصوص الواردة فيها، والمُحدِّد لبعض تلك المعاني أو أحدها هو السياق، فـ ((إنَّ التَّعبيرَ بالكلمة القُرآنيَّة تعبيرٌ ينطوي على تناسقٍ فنّي في الاستعمال والتَّصوير))[27]، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً﴾ الإنسان15- 16 ، فالإشكالُ في أواني الجنَّةِ ((لاستحالةِ اتخاذ القارورةِ من الفضَّةِ، والأشكالُ هي الفضَّةُ والزُّجاجُ فإذا تأمَّلنا علمنا أنَّ تلك الأواني لا تكونُ من الزُّجاج، ولا الفضَّةِ، بل لها حظٌّ منهما، إذ القارورةُ تُستعارُ للصفاءِ، والفضَّةُ للبياضِ والقوَّة، فكانت الأواني في صفاءِ القارورة، وبياضِ الفضَّةِ))[28].

ومنها إظهارُ أمرٍ مُعيَّنٍ في النَّصِّ وليس هو المقصود وحده، بل يتضمَّن النَّصُّ معنى آخر يُفْهمُ من سياق التَّعبير، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء 22 ((أي: الفسادُ مُنتَفٍ فكذلك الإلهيَّةُ

(22) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي (ت879هـ) 109- 110 .
(23) المصدر نفسه 110 .
(24) المصدر نفسه 222 .
(25) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن 1/ 314- 315 .
(26) يُنظر: علم الدلالة التطبيقي 313 .
(27) المصدر نفسه 311 .
(28) التعريفات للجرجاني (ت816هـ) 214 .

مُنتفيةٌ، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ الأنعام76 ، أي: الكوكبُ آفلٌ وربّي ليس بآفلٍ، ينتجُ من الثاني الكوكب ليس بربّي))[29].

ويتَّسِعُ الأمرُ إلى أكثر من ذلك، إذ يكونُ ظاهرُ اللفظ مُطلقاً في دلالته، فلا بُدَّ من تقييده بحسب ما يُوحي به السِّياقُ بـ ((جعلِ غير المنطوقِ منطوقاً؛ لتصحيحِ المنطوقِ، مثالُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ النساء 92 ، وهو مُقتضٍ شرعاً؛ لكونِها مملوكةً، إذ لا عِتْقَ فيما لا يملِكُهُ ابنُ آدم، فيُزادُ عليه ليكون تقديرُ الكلامِ: فتحريرُ رقبةٍ مملوكةٍ))[30].

ويدخلُ في ذلك مفهوم التَّعلُّق، وهو من المواضع النحوية التي يُراعَى فيها المعنى وذلك في تعلُّق حروف الجرّ والظروف بالأفعال، فمن المعلوم أنَّ حروفَ الجرّ والظروف تتعلَّقُ بالأفعال التامَّة مُطلقاً وهذا واضحٌ عند النحاة، ولكن خلافهم في تعلُّق حروف الجرّ والظروف بالأفعال الناقصة، هل تتعلَّق بها أم لا؟ فيرى بعضهم أنَّها لا تتعلَّق بها؛ لعدم دلالتها على الحدث، ومنهم المبرد (ت285هـ) وأبو علي الفارسي (ت337هـ)، ويرى آخرون أنَّها تتعلَّق بها، ودليلُهم قولُهُ تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ يونس 2 ، فإنَّ اللام في قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿كَانَ﴾، إذ لا يتعلَّق بـ ﴿عَجَبًا﴾ لكونه مصدراً مُؤخراً، ولا يتعلَّقُ بـ ﴿أَوْحَيْنَا﴾ لفساد المعنى. والتحقيق أنَّ تعلُّق حروف الجرّ بالأفعال مطلقاً إنَّما يكون بحسب دلالتها على الحدث. ولا شكَّ أنَّ دلالةَ الأفعال الناقصة عليه مُتحقِّقة، وإن لم تكن مقصودة. فالتعلُّق بحسب الدلالة، لا بحسب الإرادة. فالحقُّ أنَّ الأفعالَ الناقصةَ تتعلَّقُ بها حروفُ الجرّ. نعم إذا كان حروفُ الجرّ من أجزاء الكلام، قبل دخول الأفعال الناقصة عليه، لا تتعلَّق بها؛ لئلا يلزم اختلال النظم وفساد المعنى، وإذا أُعْتُبِرَت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلُّق بها، بل الواجب أن تتعلَّق بها، فلعلَّ عدمَ التَّمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف هاهنا[31].

المطلبُ الثالثُ/ دلالةُ التكوين الإعرابي على تعدُّد المعنى:

معلوم عند علماء العربيَّة أنَّ النحو كاشفٌ عن حقيقة معنى النصّ، والنَّصُّ المُتوافقُ بين إعرابه ومعناه هو الذي يسلم من التأويلات والتمحُّلات، أمَّا إذا كان النَّصُّ مُخالفاً إعرابهُ لمعنى سياقه، فيكون الراجحُ تغليبَ المعنى بعد تصحيح الإعراب بالتقديرات والتأويلات، لذا يقولُ ابنُ جنّي في هذا الفهم: ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فأحفظ نفسك منه، ولا تسترسلْ إليه، فإنْ أمكنك أنْ يكونَ تقديرُ الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقديرُ الإعراب مُخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصحَّحتَ طريقَ تقدير الإعراب، حتى لا يشُذَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أنْ تسْتَرْسِلَ فتُفسدَ ما تُؤْثِرُ إصلاحَهُ، ألا تراكَ تُفسِّرُ نحو قولهم: (ضَرَبْتُ زيداً سَوطاً) أنَّ معناه (ضَرَبْتُ زيداً ضَربةً بِسوطٍ)، وهو – لا شكَّ– كذلك، ولكن طريقُ إعرابِه أنَّهُ على حذف المُضاف، أي: (ضَرَبتُهُ ضربةَ سوطٍ)، ثُمَّ حذفتَ الضربة على عِبْرَةِ حذفِ المُضاف. ولو ذهبتَ تتأوَّل (ضربته سوطاً) على أنَّ تقديرَ إعرابه: (ضربَةً بسوطٍ) كما أنَّ معناه كذلك، للزِمَكَ أن تُقدِّرَ أنَّك حذفتَ الباء كما تحذف حرفَ الجرّ في نحو قوله: (أمرتُكَ الخيرَ)، و(أسْتغفرُ اللهَ ذنباً) فتحتاج إلى اعتذارٍ من حذف حرف الجرّ،

(29) المصدر نفسه 207 .
(30) المصدر نفسه 224 .
(31) يُنظر: شرح قواعد الإعراب 221– 222 .

وقد غنيتَ عن ذلك كلِّهِ بقولك: إنَّه على حذف المضاف، أي: ضربة سوطٍ، ومعناه: ضربةٌ بسوطٍ، فهذا – لعمري- معناه، فأمَّا طريقُ إعرابه وتقديره فحذف المضاف))[32].

ومن هذا يظهرُ أنَّ النحوَ يُحدِّد دلالة المعنى للكلمات الواردة في سياقٍ مُعيَّنٍ، فالكلمةُ بنفسها خارج السياق لا تكون فارغةً من أيّ معنى، بل تحملُ معنىً عامَّاً غيرَ مُقيَّد، وحين ترِدُ في سياقٍ مُعيَّن يُرادُ بها جزءاً من معناها العام، أي تقييد معناها العام بمعنى السياق الواردة فيه، ولكن ليس هذا اعتباطاً، بل تَبَعَاً لمعاني النحو المراد إبرازها في النص، فدلالة اسم – أي اسم- على الفاعلية غير دلالته على الابتداء، أو المفعولية أو الحالية، أو الجر، أو غير ذلك، وكذلك دلالة فعل مضارع على الحال، أو الاستقبال، وإنَّما يتحدَّد معنى المفردات بخطوات متناسقة:

الأولى: معناها العام مُجرَّدةً من أي سياقٍ.

الثانية: معناها في سياق مُعيَّنٍ.

الثالثة: معناها تَبَعَاً للنظام النَّحوي المُراد إبرازها فيه.

فالفِكرةُ عندَ المُتكلِّم تُنشئُ المعنى المُراد إيصاله إلى المُخاطَب، فيختارُ الألفاظَ المُؤدِّيةَ لذلك المعنى، مع مُراعاةِ نظمِ الكلمات داخلِ الجملةِ، فيأتي ترتيبُ المعاني في النَّصِ ((على حَسَبِ ترتُّبِ المعاني في النفس. فهو إذن نَظْمٌ يُعْتَبَرُ فيه حالُ المَنْظُوم بعضه مع بعض، وليس هو النَّظم الذي معناه ضَمُّ الشيء إلى الشيء كيفَ جاءَ واتَّفقَ))[33].

وَيُرسِّخُ هذا الفهمُ في عمليةِ بناءِ النَّصِ واستحكامِ حلقاتِ دلالته، أنَّ نَظْمَ الكلمات لا يَعتمدُ على تواليها في النُّطقِ فقط من دُوْنِ أنْ يَسْبِقَ توالي معانيها في الذهن، بل يَسْبِق ظهورَهَا اللفظيَّ تَنَاسُقُ دلالتِهَا وتلاقي معانيها على ما يقتضيَهُ العقلُ، فلو فَرَضْنَا أنْ تَنخَلِعَ دَلالاتُ هذه الألفاظ التي هي لُغاتٌ، لَمَا كانَ شيءٌ أحقَّ بالتَّقديمِ من شيءٍ، ولا تُصُوِّرَ وجوبُ نظمِها وترتيبِهَا[34].

فنصُّ المُتكلِّمِ يَظهرُ معناه من ظاهرِ ألفاظِهِ، وقد يكونُ المعنى خفيَّاً، فيَحْتَاجُ إلى تأمُّلٍ من المُتلقِّي لاستظهارِ حقيقتهِ، وهذا يَعتمدُ على اسْتِكْنَاه فَحْوَى النَّصِ وظلالِهِ الباعِثَةِ على اقتناصِ ما دَقَّ من معنى، وهذا نَابِعٌ من حَقيقةِ المعنى الذي قَصَدَهُ المُتكلِّمُ قبْلَ أنْ يَصُبَّهُ في قوالبِهِ اللفظيَّةِ، فتكون القوالبُ اللفظيَّةُ قَنْطَرَةً للعبورِ إلى تلكَ المعاني.

مِنْ هذا يتَّضحُ أنَّ ((الألفاظَ إذ كانتْ أوعيةً للمعاني، فإنَّها لا مَحالةَ تَتْبَعُ المعاني في مواقِعِهَا، فإذا وَجَبَ لمعنىً أنْ يكونَ أوَّلاً في النفسِ، وَجَبَ للَّفْظِ الدَّالِّ عليه أنْ يكونَ مثله أوَّلاً بالنُّطقِ. فأمَّا أَنْ تتصوَّرَ في الألفاظِ أَنْ تكونَ المقصودةَ قبلَ المعاني بالنَّظمِ والتَّرتيبِ، وأَنْ يَكونَ الفِكْرُ في النَّظمِ الذي يَتَوَاصَفَهُ أُلبلغاءُ فِكْرَاً في نَظْمِ الألفاظ، أو أَنْ تَحتاجَ بعدَ ترتيبِ المعاني إلى فِكْرٍ تَسْتَأنفهُ لأَنْ تجيءَ بالألفاظِ على نَسقِها، فبَاطلٌ من الظَّنِّ، وَوَهْمٌ يُتَخَيَّلُ إلى مَنْ لا يُوْفِي النَّظرَ حَقَّهُ. وكيفَ تكونُ مُفكِّراً في نَظْمِ الألفاظِ، وأنتَ لا تَعقِلُ لها أوْصَافاً وأحوالاً، إذا عَرَفْتَها عَرَفْتَ أَنَّ حَقَّها أَنْ تُنْظَمَ على

(32) الخصائص 1/ 284- 285 .

(33) دلائل الإعجاز للجرجاني 49 .

(34) المصدر نفسه 49- 50 .

وجهِ كذا))[35].

وفي جملةِ فعل الشرط يكونُ الجزمُ مُتعلّقاً بالفعلِ وحده لا بمجموعِ الجملة في (إنْ) في قولك: (إنْ قامَ أَخَواك قامَ زَيدٌ)، وأمَّا في (إذ، وإذا، وبَيْنَا، وبَيْنَمَا، وحَيْثُ، ولَمَّا) فيكون الجزمُ مُتعلّقاً بمجموع جملةِ فعلِ الشرط لا بالفعل وحده، والسرُّ في ذلك ((أنَّ الأصلَ في الشَّرط هو الإبهامُ، وتلك الكلماتُ فيها نوعُ تعيينٍ، فاقتضتْ مضمونَ الجملة، فَحُكِمَ بأنَّ المحلَّ لمجموعِ الجملة. وأمَّا حرفُ الشَّرطِ الجازمُ ففيه إبهامٌ تامٌّ، فاقتضى قطع النظر عن اعتباره تحقُّقُ الفاعل.

فإنْ قلتَ: كُلُّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ. فكيفَ يجوزُ قطعُ النظر عن اعتباره؟ قلتُ: المقتضي لتحقُّقِ الفاعل هو تحقُّقُ الفعل، لا تعقُّله.

فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّ الأمرَ كذلك. لكنَّ تعقُّلَ الفعل يقتضي تعقُّلَ الفاعل قطعاً. فلا أقلَّ من أنْ يجوز أنْ يكونَ المحلُّ لمجموعِ جملة الشرط الجازم، أيضاً. قلتُ: مَنْشَأُ الحكم بأنَّ المحلَّ للمجموع، لا للجزء، هو تعقُّلُ مضمون الجملة المعتبرة في تعقُّل معاني تلك الكلمات، من حيثُ التحقُّق. ومعلومٌ أنَّ تعقُّلَ فعل الشَّرط الجازم ليس من تلكَ الحيثية؛ لأَنَّهُ مشكوكٌ في تحقُّقه. فبَقِيَ على إبهامِهِ الأصلي. ولا يَذْهَبْ عليك أنَّ عَمَلَ فعل الشرط في فاعلِهِ يكفيه فيه نوعُ احتياجِهِ إليه من جهة التعقُّل))[36].

وننتقلُ إلى باب الحال وكيفَ يكونُ السِّياقُ حَاكماً في تحديدِ إعرابِ الكلمة الواقعةِ بعد نكرةٍ غير محضةٍ، هل هي حالٌ أم صفةٌ في قولِهِم: (مَرَرْتُ برجُلٍ صَالِحٍ يُصَلّي)، فيحتملُ الإعرابُ أَنْ تكونَ كلمةُ (يُصَلّي) حالاً وصفةً في الوقت نفسه؛ لِقيامِ مقتضى قاعدة كُلِّ واحدٍ منهما ذلك، لكنْ أيُّهما هو الراجحُ؟ إذ القولُ بهما كليهما يَسْتَلْزِمُ اجتماعَ العللِ المُتَخالفةِ على معلولٍ واحدٍ، وهو لا يجوزُ، كما لا يجوزُ اجتماعُ العللِ المُتَوافِقَةِ عليه.

ففي الجواب نقولُ: إنَّ العللَ النَّحويةَ ليسَتْ عِلاً مُؤَثِّرَةً حتى يَمتنع اجتماعُهَا، بَلْ المرادُ بها الإقناعُ، لهذا تُسَمَّى علامات، فلا ضَيْرَ من اجتماعها في مكانٍ واحدٍ، سواء أَكانتْ مُتوافقةً أو مُتَخالفَةً.

وبِشَرحٍ بَيِّنٍ نَقولُ: إنَّ في (رجل) إبهاماً يَقبلُ الشِّدَّةَ والضَّعفَ. وكذلك التَّخصِيصُ. فالرَّجل وإنْ خُصِّصَ بالوصف الأول، لَكنَّهُ لمْ يَبلغْ حدَّ التَّعيينِ المحضِ، فيجوز له التخصيص مرةً أخرى، فتجعل (يُصَلّي) صِفةً ثانيةً له، والمرادُ استمرارُ الصلاة له، كما دَلَّ وَصْفُ الصَّلاح على ثباتِ الوصف له، فتكون الصفةُ الثانيةُ تمييزاً له عن رجُلٍ آخرَ لم يتَّصفْ بالصَّلاحِ، كَمَا مَيَّزَهُ الوصفُ الأولُ عن رجُلٍ غيرِ صَالحٍ فقط، ولا يُميِّزُهُ عن رجُلٍ آخرَ يَشْبَهَهُ في الصَّلاحِ والصَّلاةِ، فتَبَيَّن أنَّ المُرادَ من التَّخصيصِ هنا هو التَّخصيصُ الإضَافِيُّ.

وإذَا شِئْتَ قَيَّدْتَ المرورَ بالحاليَّةِ، كما جَعَلْتَهُ مُطلقاً بالوصفِ، فيكون المرادُ تَجدُّدِ الصَّلاة له وحدوثه له؛ لأَنَّ رَجُلاً قد قَرُبَ من المعرفة، وإنْ كانَ بَعيداً منها بحسب ذَاتِهِ؛ لِتَحَقُّق المنافاة بين المعرفةِ والنَّكرةِ، لاختصاصِهِ بالصَّفةِ.

فَتَجلَّى أَنَّ (رَجُلاً) نَكِرَةٌ في ذاته، ومُشَابهٌ للمعرفةِ من حيثُ الوصفِ، ودفعِ الإبهام، فصَّح أَنْ يكونَ صَاحبُ الحالِ كالمعرفةِ، وإنَّمَا أُحْتِيْجَ في الحالِ إلى الوصفِ؛ لأَنَّ الحالَ كالمَحكومِ به، وصاحبَ الحال كالمَحكُوم عليه، لِذَا وَجَبَ أَنْ

(35) المصدر نفسه 52- 53 .

(36) شرح قواعد الإعراب 124- 125 .

يَكونَ مَعرفَةً أو مُخَصَّصاً[37].

وفي شاهدٍ آخرَ يَتَّضِحُ المعنى أكثر، ففي قولِهِ تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ يس 7، فَيُمكن أَنْ تَحتملَ جُملةُ ﴿نَسْلَخُ﴾ وَجهينِ في الإعرابِ:

الأول: حال من ﴿اللَّيلِ﴾؛ لأَنَّهُ جَاءَ بلفظِ المَعْرِفة، فَجُعِلَ حَالاً نَظَرَاً إلى اللفظ.

والآخر: صِفَة من ﴿اللَّيلِ﴾؛ لأَنَّهُ كَالنَّكرةِ في المعنى، فَجُعِلَتْ صِفَةً نَظَرَاً إلى المعنى.

فيُقَال: كَيْفَ يكونُ كَالنَّكرةِ في المعنى، ومعناه الجنسُ المُشَارُ إليه باللامِ الجِنْسِيَّةِ، فَيكون مَعرفةً لَفظاً ومَعنىً؟

في الجوابِ: هذا صَحِيحٌ إذا نُظِرَ إلى مَعناه نَفْسِهِ مُجَرَّداً، لَكِنْ إذا نُظِرَ إليه حالَ كَونِهِ ضِمْنَ فردٍ من أفراده، فهو حِينَئذٍ مَعرفةٌ لَفظاً لا مَعنى، وبتعبيرٍ آخرَ: إذا كَانَ اسمُ الجِنسِ وَسِيلةً إلى تأديةِ المعنى الجُزئي نُصْبَ العين، كانَ تَعريفُ الجِنسِ كَلا تعريف، فَيُشْبِهُ النَّكرةَ في المعنى، من حيثُ قَطعِ الإشارةِ إلى معناه، إذْ لَمْ يُحَدِّدْ أَيَّ فَردْ مِنْ أَفْرَادِهِ[38].

فالنَّصُّ يَعتمدُ إعرابُهُ على فهمِ معناه، وما فيهِ من قِيُودٍ أو استعمالاتٍ، فَقَبْلَ أَنْ يَذهبَ المُعربُ إلى إعرابِ الكلماتِ عليه أَنْ يُدقِّقَ النَّظرَ في معنى الكلامِ، وماذا أَرَادَ المُتكلِّمُ من معنى في كلامِهِ، لِهَذا قالَ ابنُ هِشَام: ((أَوَّلُ وَاجبٍ على المُعْرِبِ أَنْ يَفهمَ معنى ما يُعْرِبُهُ مُفَرداً ومُركَّباً))[39].

ومِنْ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ المَوالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ مريم 4 ، فَالمُتَبَادرُ ((تَعلُّقُ ﴿مِنْ﴾ بـ ﴿خِفْتُ﴾، وهو فاسِدٌ في المعنى، والصَّوابُ تعلُّقهُ بـ ﴿المَوالِيَ﴾ لِمَا فيه مِنْ معنى الولاية، أي: خِفْتُ وَلايَتَهُم مِن بَعدي وسُوءَ خِلافتِهِم، أو بِمحذُوفٍ هو حالٌ مِن ﴿المَوالِيَ﴾ أو مُضافٌ إليهم، أي: كَائنينَ مِن وَرائي، أو: فِعْلَ الموالي من ورائي))[40].

وأيْضَاً قولُهُ تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾الأنعام124، إذ المَعروفُ أَنَّ ﴿حَيْثُ﴾ ظرفُ مَكانٍ؛ ((لأَنَّهُ المَعروفُ في استعمالِهَا، ويَرُدُّه أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ تعالى يَعْلَمُ المَكانَ المُستحقَّ للرسَالةِ، لا أَنَّ عِلْمَهُ في المكانِ، فهو مَفعولٌ به، لا مفعول فيه. وحِينئذٍ لا يَنْتَصبُ بـ ﴿أَعْلَمُ﴾ إلَّا على قولِ بَعضِهِم بشرطِ تَأويلِهِ بـ(عَالِم)، وَالصَّوابُ انْتِصَابُهُ بـ (يَعْلَم) مَحْذُوفاً دَلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾))[41].

وَيَجبُ أَنْ يُطْلَبَ في تَحديدِ سِياقِ النَّصِّ معنى صَحِيْحٌ، يتَّفقُ أَحَيانَاً مَع الصِّنَاعةِ النَّحويَّةِ، ومِنْ ذلك قولُ بَعْضِ النُّحاةِ في إعرابِ قولِهِ تعالى: ﴿وَثَمُودَا فَمَا أَبْقَى﴾ النجم 51، إنَّ ﴿ثَمُودَا﴾ مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ للفعلِ ﴿أَبْقَى﴾، وَهذا بَاطلٌ؛ لأَنَّ لـ (ما) النَّافية الصَّدر، فلا يَعملُ ما بَعدها فِيما قَبْلَها، بلْ هو مَعطوفٌ على ﴿عَادَاً﴾، في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَاً الأُولَى﴾ النجم 50 ، أو هو بتقديرِ: (وأَهْلَكَ ثَمُودَا)[42].

---

(37) يُنظر: المصدر نفسه 211- 213 .

(38) يُنظر: المصدر نفسه 216 .

(39) مغني اللبيب 2/ 684 .

(40) المصدر نفسه 2/ 687 .

(41) المصدر نفسه 2/ 689 .

(42) يُنظر: المصدر نفسه 2/ 698 .

ولا يَكفي اختيارُ معنى يَنسجمُ مع السِّياقِ من دُونِ الإحَاطةِ بالقَواعدِ النَّحويةِ، والبَحثِ فيها عَمَّا يَنسجِمُ مع تَحديدِ معنى السِّياقِ، فعلَى النَّاظرِ في نَصٍّ مُعيَّنٍ الالتفاتُ إلى اخْتِيَارِ أَنسبِ القواعدِ النَّحويةِ المُتوافقةِ مَع المعنى، وَهذا يَحْصَلُ بعدَ تأمُّل المعنى الدَّقيقِ، ثُمَّ النَّظر في القَواعدِ النَّحويةِ المُظهِرَةِ له، ومِنْ ذلك ما وَرَدَ من خِلافٍ بينَ النُّحاةِ في إِعْرابِ قَولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالاً﴾ الكهف 103 ، إذ قالَ بعضُ النُّحاةِ إنَّ ﴿أَعْمَالاً﴾ مَفعولٌ به لأفعل التفضيل لـ ﴿الأَخْسَرِيْنَ﴾، ورَدَّ ذلك ابنُ خَروف (ت609هـ) بأنَّ (خَسِرَ) لا يَتعدَّى كَنقيضِهِ (رَبِحَ)، وَوَافَقَهُ الصَّفَّارُ (ت341هـ) مُستدِلاً بقولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذَنْ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ النازعات 12 وهؤلاءِ النُّحاة لمْ يُدركوا الصَّوابَ؛ لأَنَّ اسمَ التفضيلِ لا يَنْصِبُ المفعولَ به، ولأنَّ الفعلَ (خَسِرَ) مُتعدٍّ، وليس لازماً كَمَا قَاسَهُ ابنُ خروف على نقيضِهِ (رَبِحَ)، إذ جَاء مُتعدِّياً في قوله تعالى: ﴿الَّذِيْنَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم﴾ الأنعام 20 ، وقولِهِ أيضاً: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾ الحج 11 ، وَالفعلُ (رَبِحَ) مُتعدٍّ وليسَ لازماً، إذْ نقولُ: (رَبِحَ دِيْنَاراً)، ويَرى سيبويه أنَّ ﴿أَعْمَالاً﴾ مُشبَّهٌ بالمفعولِ به، وهذا اشتباهٌ منْهُ، إذْ لا يُشبَّه اسمُ التفضيلِ باسمِ الفاعلِ؛ لأَنَّهُ لا تَلْحَقَهُ علامَاتُ الفُروعِ، وهي التَّأنيثُ والتَّثنيَةُ والجَمْعُ إلَّا بِشَرطٍ، والصَّوابُ في إعْرَابِ ﴿أَعْمالاً﴾ أَنَّهُ تَمييزٌ لاسمِ الفَاعِلِ(43).

وعلى المعرب أن يكونَ مُضطلعاً بدقائق معاني التراكيب، ولا يلجأ إلى ما لا يُحْتَمَلُ من الأوجه الإعرابيَّة إلَّا نادراً؛ لضعفها وبعدها عن أذهان الدَّارسين، ويترك الأوجه القوية التي يكتملُ بها معنى النصّ على أفضل وجه، فلا يعوز إلى ما قلَّ وروده على الذهن من إعراب إلَّا حين يتعذَّر الوجه القوي، إمَّا إذا كان القصدُ تكثير الأوجه القوي منها والضعيف مع بيان الراجح منها، لتدريب المُحصِّلين، فلا ضيرَ في ذلك(44).

ومن ذلك ما قيل في إعراب قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلى فِرْعَونَ بِسُلْطَانٍ مُبِيْنٍ﴾الذاريات 38، أنَّهُ معطوفٌ على آيةٍ بعيدةٍ سابقةٍ عليه وهي قولُهُ: ﴿وَفِي الأَرضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِيْنَ﴾الذاريات 20(45).

ومن الأمور التي تفوتُ جملةً من النحاة إغفالُهم حقيقة معنى كُلِّ نصٍّ، ويفرضونَ عليه القواعدَ التي صحَّت عندهم، علماً أنَّ معنى بعض الجمل لا يستقيمُ في أبوابٍ نحويَّةٍ، وإنْ كانَ في الظاهر ينطبقُ عليها، فعلى النحويّ الحاذقِ ((أَلَّا يُرَاعِيَ الشُّروطَ المُختلفةَ بحسب الأبوابِ، فإنَّ العربَ يشترطونَ في بابٍ شيئاً، ويشترطونَ في آخرَ نقيضَ ذلك الشيء على ما اقتضته حكمةُ لغتهم، وصحيحُ أقيستهم، فإذا لم يتأمَّل المعربُ اختلطتْ عليه الأبوابُ والشرائطُ))(46).

ومن تلك القواعدِ التي تخالفُ بعضَ النصوص: اشتراطُ الجمود لعطفِ البيان، والاشتقاقُ للنعت، ومن ذلك ما ذكَرَهُ الزمخشريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُم﴾ الأنعام 102 ، بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ اسمُ الله سُبحانه صفةً لاسم الإشارة ﴿ذَلِكُمُ﴾، أو عطفَ بيانٍ، و﴿رَبُّكُم﴾ هو الخبر، فجَوَّزَ أنْ يكونَ اسمُ العلمِ نعتاً، وهذا يَصحُّ بحسبِ القاعدةِ النحويةِ، أنَّ الاسمَ المعرفةَ إذا كانَ واقِعَاً بعد مَعرفةٍ، وكانَ مُعرَّفاً بالألفِ واللامِ الجنسيَّة، وكانا دَالَّينِ على مدلولٍ واحدٍ، جازَ إعرابُ

(43) يُنظر: المصدر نفسه 2/ 706 .
(44) المصدر نفسه 2/ 710 .
(45) يُنظر: المصدر نفسه 2/ 711 .
(46) المصدر نفسه 2/ 741 .

الثاني صِفةً للأوَّل، ولكنْ الزمخشريُّ غَفَلَ عن حقيقةٍ مُهمَّةٍ أنَّ الصِّفةَ لا بُدَّ أنْ تَحْمِلَ شيئاً من صفاتِ الموصوف حتى يَصحَّ إعرابُهَا، وأيضاً إنَّ الاسمَ العلمَ يُوْصَفُ ولا يُوْصَفُ به[47].

المطلبُ الرَّابعُ/ تعددُّ التكوين السياقي النّحوي بتعددُّ قراءات النّصِّ

يظهرُ التكوينُ السِّياقيُّ النَّحوي في معنى النصِّ بتعدُّدِ قراءاته، وتغيير هيئة بعض ألفاظها، ممَّا يكسبها معنى جديداً منبثقاً من المعنى الأول للنصَّ، ومن ذلك القراءة المشهورة في المصحف الشريف لقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة 6 ، ومعناه أرشدنا إلى الطريق الواضح المستوي[48]، وهو معروفٌ بدلالة الألف واللام، وقُرِأَتْ هذه الآية بقراءة أخرى مُجرَّدةً من الألف واللام منسوبةً إلى الإمام الحسن بن علي المُجتبى (عليه السلام): (اهْدِنَا صِرَاطاً مُسْتَقِيْماً)، ووجَّهها أبو الفتح ابن جني بما ينسجم مع التكوين السياقي لهذه القراءة، فقال: ((ينبغي أن يكون أراد – والله أعلم– التذلل لله سُبحانه، وإظهار الطاعة له، أيْ قد رضينا منك يا ربَّنا بما يُقالُ له: صراطٌ مُستقيمٌ، ولسنا نُريدُ المُبالغةَ في قول مَنْ قَرَأ: {الصِّرَاط المُسْتَقيم}، أي: الصِّرَاط الذي قد شاعت استقامته، وتُعولِمَتْ في ذلك حالُهُ وطريقتُهُ، فَإنَّ قليلَ هذا منك لنا زاكٍ عندنا، وكثيرٌ من نعمتك علينا، ونحنُ له مُطيعون، وإلى ما تأمر به وتنهى فيه صائرون. وزادَ في حُسْنِ التَّنكير هنا ما دخلهُ من المعنى، وذلك أنَّ تقديره: أَدِمْ هدايتَكَ لنا، فإنَّكَ إذا فعلتَ ذلك بنا فقد هَدَيْتَنَا إلى صراطٍ مُستقيمٍ))[49].

وذَكَرَ ابنُ جنّي قراءةً أخرى في قولِهِ تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ المائدة 32 ، بنصبِ ﴿فَسَادٍ﴾ أي: (فَسَاداً في الأرضِ)، فوجَّهَهَا بما ينسجمُ مع سياق النصّ الدَّلالي، فقالَ: ((ينبغي أَنْ يكونَ ذلك على فِعلٍ مَحذوفٍ يَدلُّ عليه أوَّلُ الكلامِ، وذلك أنَّ قتلَ النَّفسِ بِغيرِ النَّفسِ مِنْ أَعظمِ الفَسَادِ، فَكأنَّه قالَ: (أَوْ أَتَى فَسَاداً)، (أَوْ رَكِبَ فَسَاداً)، (أَوْ أَحْدَثَ فَسَاداً)، وحُذِفَ الفعلُ النَّاصِبُ لِدَلالةِ الكلامِ عليه، وإبْقَاءِ عَمَلِهِ نَاطِقاً به، ودَلِيْلاً عليه مَعَ مَا يَدُلُّ مِنْ غَيْرِهِ عليه أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُؤتَى بِشَيءٍ منهُ مَعَ وُضُوحِ الحَالِ به))[50].

ومن بديعِ إشعارِ السياق باختلاف المعنى الخفي، وإن كان في الظاهرِ مُشابهاً لغيره، حَذْفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامه، وإنْ كانَ في الظَّاهر لا محذوفَ في الكلام، بل هو من باب إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ في قراءة قوله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ سورة إبراهيم 18 ، إذ قُرِأَتْ (فِي يَوْمِ عَاصِفٍ) و ((هذا على حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصِّفة مقامَهُ، أي: (في يومِ ريحٍ عاصفٍ)، وحَسُنَ حذفُ الموصوف هنا شيئاً؛ لأنَّهُ قد أُلِفَ حذفُهُ في قراءة الجماعة {فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ}.

فإنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ ﴿عَاصِفٍ﴾ قد جرى وَصْفاً على ﴿يَوْمٍ﴾ فكيفَ جَازَ إضَافةُ ﴿يَوْمٍ﴾ إليه، والمَوصُوفُ لا يُضَافُ إلى صِفَتِهِ، إذْ كَانَتْ هي هو في المعنى، والشَّيءُ لا يُضَافُ إلى نفسه؟ ألا تَرَاكَ لا تقولُ: (هذا رجلُ عاقلٍ)، ولا (غُلامُ ظريفٍ)

(47) يُنظر: المصدر نفسه 2/ 743 .
(48) يُنظر: الكشف والبيان في تفسير القرآن 1/ 46 .
(49) المُحْتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 1/ 116 .
(50) المصدر نفسه 1/ 317 .

وأنتَ تُريدُ الصِّفَةَ؟

قيلَ: جَازَ ذَلك من حيثُ كانَ (اليوم) غيرَ العاصفِ في المعنى، وإنْ كَانَ إيَّاهُ في اللفظ؛ لأَنَّ العَاصِفَ في الحقيقة إنَّما هُو الرِّيحُ لا اليومُ، وليْسَ كَذلك (هَذا رَجُلُ عَاقِلٍ)؛ لأَنَّ (الرَّجلَ) هو (العاقل) في الحقيقةِ، والشَّيءُ لا يُضَافُ إلى نَفْسِهِ، فَهَذا فَرْقٌ))[51].

ويُفرّقُ السِّياقُ بين معاني الألفاظِ المُتواردةِ بحروفِها، المُختلفةِ بنطقِها، ومن ذلك ما وَرَدَ في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾ مريم 82 ، إذ قُرِأَتْ {كَلَّاً سَيَكْفُرُونَ}، إذ ((ينبغي أنْ تكونَ {كَلَّاً} هذه مصدراً، كقولك: (كَلَّ السَّيفُ كَلَّاً)، فهو إذاً منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، فكأنَّه لمَّا قال سُبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيكونوا لَهُمْ عِزًّا﴾ قالَ اللهُ سُبحانه رادّاً عليهم: {كَلَّاً} أي: كَلَّ هذا الرأي والاعتقاد كَلَّاً، ورأوا منه رأياً كَلَّاً، كما يُقالُ: (ضعفاً لهذا الرأي وفَيَالَةً)، فتَمَّ الكلامُ، ثُمَّ قال تعالى مُسْتأنفاً القول: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾، والوقفُ إذاً على ﴿عِزًّا﴾، ثُمَّ استأنفَ فقال: (كَلَّ رَأيُهُم كَلَّاً}، ووقَفَ، ثُمَّ قال مِن بعدُ: ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾، فهناكَ إذاً وقفان: أحدهما: ﴿عِزًّا﴾، والآخرُ: {كَلَّاً}، من حيث كان منصوباً بفعلٍ مُضمرٍ، لا من حيثُ كان زجراً وَرَدّاً ورَدْعَاً))[52].

الخاتمة:

في نِهَايةِ الرِّحلةِ العِلْمِيَّةِ في هذا البَحْثِ يُمْكِنُ إجْمَال النَّتَائج التي تَوصَّلَ إليها بالنُّقاطِ الآتِيَةِ:

1/ أثبتَ البحثُ أنَّ دلالةَ الكلمةِ وقوَّتِها التعبيريَّة في النصِّ الذي وردت فيه لا يتأتَّى من معناها المُعجمي وحده، كونه معنىً مفتوحاً، بل يتأتَّى من طبيعة السياق اللغوي الذي تَرِدُ فيه مَحكوماً بالسِّياقِ المقامي، أو الحالي، أو السياق الاجتماعي الذي تُستعمل فيه.

2/ بيَّنَ البحثُ أنَّ الكلمةَ في السِّياق تستوعبُ قيَمَاً دَلاليةً مُحدَّدة وقيَمَاً إضافيةً أُخرى من انتماءٍ إلى قسمٍ من أقسام الكلام، واكتساب القدرة على ما نُسمّيه (المقولات الصَّرفية)، وعلى ما نُسمّيه (المقولات النَّحوية) في أركان الكلام الأساسيَّة (المُسند والمُسند إليه).

3/ ذكرَ البحثُ محاولَةَ القدماء تفسير عِلَّةِ تَغيُّرِ دلالةِ الكلمة، أو العبارة، أو التركيب من خلال مواقع الكلمة، بالنظر إلى المكونات الأساسية الثلاثة وهي: المُكوّن المعجمي، والمُكوّن النَّحوي أو التركيبي، والمُكوّن السِّياقي.

4/ أثبتَ البحثُ سبق علمائنا القُدماءِ في فهم السِّياق ووظيفَتِهِ في بيان الدَّلالةِ، بِمَا لَم يَزِدْ عليه المُعاصِرون إلَّا تَرتِيباً وتَصنِيفاً.

5/ أشارَ البحثُ إلى أَنَّ نظريةَ النَّظمِ كَانتْ مَوجودةً عند العُلماءِ القُدماءِ ومنهم سيبويه وابن جني، ولكنْ بصورةٍ مبثوثةٍ في طيَّاتِ كُتبهم، فجاءَ الجرجانيُّ فبلورها، وجَمَعَ أشتاتها، وأعادَ صياغَتَها، وشيَّدَ أركانَهَا، ونظَّمَ أبوابَهَا، فَجَاءتْ بارزةً في عنوانها، وهي تُؤكِّدُ وعيَ اللغويين العربِ القدماءِ لمستوياتِ النِّظامِ اللغوي وَعْيَاً دقيقاً، وفَهْمَهُمْ لِدلالةِ الكلام.

(51) المصدر نفسه 2/ 34- 35 .

(52) المصدر نفسه 2/ 89 .

6/ ألمعَ البحثُ إلى أنَّ دلالات الكلمات ومعانيها في العربية عامَّة وفي القرآن الكريم خاصَّة مُتعدِّدة، إذ نجدُ تعدُّدَ معاني المفردة الواحدة بتعدّد النصوص الواردة فيها، والمُحدِّد لبعض تلك المعاني أو أحدها هو السياق.

7/ قرَّر البحثُ أنَّ تعلُّق حروف الجرِّ بالأفعال مطلقاً إنَّما يكون بحسب دلالتها على الحدث. ولا شكَّ أنَّ دلالةَ الأفعال الناقصة عليه مُتحقِّقة، وإن لم تكن مقصودة. فالتعلُّق بحسب الدلالة، لا بحسب الإرادة. فالحقُّ أنَّ الأفعالَ الناقصةَ تتعلَّقُ بها حروفُ الجرِّ.

8/ أظهرَ البحثُ أنَّ نَظْمَ الكلمات لا يَعتمدُ على تواليها في النُّطقِ من دُوْنِ أنْ يَسْبِقَ توالي معانيها في الذهن، بل يَسْبِق ظهورَهَا اللفظيَّ تَنَاسُقُ دلالتِهَا وتلاقي معانيها بما يقتضيَهُ العقلُ.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1/ الأبعاد المعنوية في الوظائف النَّحوية، أسامة كامل جرادات، دار الفرقان، عمان– الأردن، 2004.

2/ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ضبطه وصحَّحه وخرَّجَ آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ– 2003م.

3/ البرهان في توجيه متشابه القرآن، محمود بن حمزة بن الكرماني (ت505هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ– 1986م.

4/ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت– لبنان.

5/ التعريفات، علي بن محمد بن علي الحُسيني الجرجاني (ت816هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1424هـ– 2003م.

6/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق: أحمد محمد عزوز،ط1، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت1426هـ–2005م.

7/ الخصائص، صنعة أبي الفتح عُثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، 1990م.

8/ دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، 1413هـ– 1992م.

9/ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت953هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1423هـ– 2002م.

10/ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1427هـ– 2006م.

11/ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي (ت879هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط3، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1996م.

12/ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، د. ت.

13/ شرح المكودي على الألفية، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1422هـ– 2002م.
14/ علم الدَّلالة التطبيقي في التراث العربي، الأستاذ الدكتور: هادي نهر، تقديم: الأستاذ الدكتور: علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد– الأردن، 1427هـ– 2007م.
15/ كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي، 1977م.
16/ الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف بـ (تفسير الثعلبي)، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت427هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1425هـ– 2004م.
17/ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط4، عالم الكتب، القاهرة1425هـ– 2004م.
18/ المُحْتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ– 1998م.
19/ المستصفى من علم الأصول، حامد بن محمد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد سليمان الأشقر، بيروت، 1417هـ – 1997م.
20/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران.
21/ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المُتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي(ت708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1427هـ– 2006م.
22/ النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
23/ الوجيز في أصول الفقه، أ. د. عبد الكريم زيدان، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ .

List of sources and references:

The Holy Quran
1\ Moral Dimensions in Grammatical Functions, Osama Kamel Jaradat, Dar Al-Furqan, Amman - Jordan, 2004.
2\ Perfection in the Sciences of the Qur'an, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), corrected ,corrected and extracted its verses: Muhammad Salem Hashem, Dar al-Kutub al-Ilmiyya ,Beirut - Lebanon, 1424 AH - 2003 AD.
3\ Al-Burhan fi Guiding Muthabiha Al-Qur'an, Mahmoud bin Hamza bin Al-Kirmani (d. 505 AH), investigation: Abdul Qadir Ahmed Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1406 AH – 1986 .AD.
4\ Insights of Distinguished Persons in the Sects of the Dear Book, Majd al-Din Muhammad ibn Yaqoub al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), investigation: Muhammad Ali al-Najjar, Scientific .Library, Beirut – Lebanon.
5\Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Hussaini Al-Jarjani (d. 816 AH), put his footnotes and indexes: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-.Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1424 AH - 2003 AD.
6\ Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, Badr Al-Din Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), investigation: Ahmed Muhammad Azzouz, i. 1, Al-

Mataba Al-Asriya, Saida - Beirut 1426 AH - 2005 AD.
7\ Characteristics, the work of Abi Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, 4th edition, House of General Cultural Affairs, Baghdad - Iraq, 1990 .AD.
8\ Evidence of Miracles, Abdul Qaher bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Jarjani (d. 471 AH), read and commented on by: Mahmoud Muhammad Shaker, 3rd Edition, Al-Madani .Press, Cairo, 1413 AH - 1992 AD.
9\ Explanation of Ibn Tulun on the Alfiya of Ibn Malik, Shams al-Din Muhammad ibn Ali ibn Tulun al-Dimashqi (died 953 AH), investigation and commentary: Dr. Abd al-Hamid Jassim Muhammad al-Fayyad, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1423 AH – 2002 .AD.
10\ Explanation of the Declaration on the Clarification, Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (T 905 AH), investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al- Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1427 AH - 2006 AD.
11\ Explanation of the rules of parsing by Ibn Hisham, Muhyi al-Din al-Kafiji (d. 879 AH), investigation: Fakhr al-Din Qabawah, 3rd edition, Tlass House for Studies, Translation and .Publishing, Damascus, 1996 AD.
12\ Explanation of the joint, Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish Al-Nahwi (d. 643 AH), investigation, control and directed by: Ahmed Al-Sayyid Ahmed, reviewed and indexed by: Ismail Abdel-Gawad Abdel-Ghani, Al-Tawfiqia Library, NS .
13\ Explanation of Al-Makudi on the Millennium, Abdul Rahman bin Ali bin Saleh Al-Makudi (d. 807 AH), recorded and extracted his verses and poetic evidence: Ibrahim Shams al-Din, 2nd Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1422 AH - 2002 AD .
14\ Applied Semantics in the Arab Heritage, Prof. Dr. Hadi Nahr, Presented by: Prof. Dr. Ali Al-Hamad, 1st Edition, Dar Al-Amal for Publishing and Distribution, Irbid - Jordan, 1427 AH -2007 AD .
15\ Sibawayh's book, Amr bin Othman bin Qanbar, known as Sibawayh (d. 180 AH), investigation and explanation: Abdel Salam Muhammad Harun, 2nd edition, the Egyptian .General Book Organization, and Al-Khanji Library, 1977 AD
16\ Al-Kashf and Al-Bayan fi Tafsir Al-Qur'an, known as (Tafsir Al-Tha'labi), Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim Al-Tha'labi (d. 427 AH), investigation: Sayed Kasroui Hassan, 1st .Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1425 AH - 2004 AD .
17\ The Arabic language, its meaning and structure, d. Tammam Hassan, 4th edition, World of Books, Cairo, 1425 AH - 2004 AD .
18\ Al-Muhtasib fi explaining and clarifying the faces of deviant readings, Ibn Jinni (d. 392 AH), study and investigation: Muhammad Abdul Qadir Atta, I 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1419 AH - 1998 AD .
19\ Al-Mustafa min Ilm Al-Usul, Hamid bin Muhammad Al-Ghazali (d. 505 AH), investigation and commentary: Dr. Muhammad Suleiman Al-Ashqar, Beirut, 1417 AH - 1997 AD.
20\ Mughni Al-Labib on the authority of Al-Arabiya books, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH) investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, reviewed by: Saeed .Al-Afghani, Al-Sadiq Institution for Printing and Publishing, Iran .
21\ The Angel of Definitive Interpretation with Atheists and Disruption in Guiding the Similar Vocabulary from the Verse of Revelation, Ahmed bin Ibrahim bin Al-Zubair Al-Thaqafi Al-Gharnati (d. 708 AH), his footnotes: Abdul Ghani Muhammad Ali Al-Fassi, i 1, Dar Al-Kutub .Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1427 AH - 2006 AD.
22\ Publishing in the Ten Readings, Muhammad bin Muhammad al-Dimashqi, famous for .Ibn al-Jazari (d. 833 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon.
23\ Al-Wajeez in the principles of jurisprudence, a. Dr.. Abdul Karim Zidan, 6th edition, Al- Resala Foundation, Beirut, 1417 AH.